الأمم المتحدة

A/C.6/59/SR.12

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
15 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بنونه .....(المغرب)

ثم: السيد دهاكال (نائب الرئيس) .....(نيبال)

المحتويات

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: الاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56669 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: الاتفاقية الدولية لمناهضة استنساخ البشر (تابع) (A/C.6/59/L.2، 8)

١ - **السيد سميد** (سلوفاكيا): لاحظ أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، فشلت اللجنة في التغلب على الخلافات بين المعالجتين الرئيسيتين لمسألة استنساخ البشر المعقدة والحساسة، رغم أن البراهين العلمية على كلا الجانبين أصبحت أكثر وضوحا وتدقيقا.

٢ - وقال إن وفد بلاده، الذي يؤيد الوصول إلى حل بتوافق الآراء، يدعم الحظر التام على استنساخ البشر، سواء لأغراض التكاثر أو الأغراض العلمية أو العلاجية. وأضاف أن هذا الموقف يقوم على عدة مبادئ، أولها، أن الدستور السلوفاكي ينص على أن حياة البشر تستحق الحماية قبل الولادة، وثانيها أن المادة ١٨ من اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والطب الحيوي، تحظر تخليق أجنة بشرية لأغراض البحث. وأضاف قائلا إن الأجنة الخاضعة للبحوث المختبرية محمية بصورة كافية، وأنه في عام ١٩٩٨ فرض حظر تام على استنساخ البشر. واستطرد قائلا إن تعديل قانون العقوبات يجرم أي تدخل يسعى إلى تخليق مخلوق بشري، في أي مرحلة من مراحل تطوره يكون فيها صورة طبق الأصل من الناحية الوراثية لمخلوق بشري آخر، سواء كان حيا أو ميتا.

٣ - ومضى يقول إن قضية استنساخ الإنسان تهم كل فرد وكل دولة، وأن الموقف الذي سيتخذه المجتمع الدولي من الأسئلة الأخلاقية الجوهرية سيكون له توابعه الملموسة على البشرية ولن يتسنى حبسه داخل حدود الدول. واختتم كلمته قائلا إنه في الوقت الذي يتفهم فيه كل اقتراح فعال وبناء نحو التوصل إلى حل وسط، فإن وفد بلاده يفضل بشدة إطارا قانونيا دوليا شاملا يحظر جميع أشكال استنساخ الإنسان، كما جاء في مشروع القرار A/C.6/59/L.2.

٤ - **السيد تاتشي بنسون** (غانا): قال إن اللجنة وهي تواجه موضوعا حساسا للغاية ومثيرا للجدل وينطوي على شواغل علمية وقانونية وأخلاقية ودينية وسياسية، لابد أن تتبنى موقفا موضوعيا لا عاطفة فيه، على أن تظل واعية لتوابع أي قرار تتخذه. وقال إنه بالنسبة لوفد بلاده، فإن كرامة الحياة الإنسانية ليست موضع نقاش، فالحياة الإنسانية ينبغي أن تلقى حماية من أي إجراء أو عملية تنزل بها إلى مستوى الكائنات اللاحية. وأضاف أن علوم الطب والبحوث ينبغي أن تجرى في إطار الضمانات التي وفرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقال إنه لهذا السبب يشعر بالامتنان لما لاحظه من توافق قوي في الآراء ضد الاستنساخ لأغراض التكاثر، بعيدا عن الأغراض العلاجية.

٥ - ومضى قائلا إن الشواهد المتوافرة تشير بوضوح إلى الإمكانيات الحالية التي تتيحها أبحاث الخلية الجذعية. وقال إنه إذا كان من المستحيل فرض تشريع ضد المعرفة والفكر الابتكاري، فربما كان من الممكن وضع إطار قانوني ومؤسسي لحماية المجتمع من سوء استغلال المعرفة. فالمجتمع الدولي لابد أن يفكر لهذا السبب في السؤال الحاسم عن النقطة التي يصبح فيها الجنين كائنا بشريا، يتمتع بجميع الضمانات القانونية والأخلاقية.

٦ - وأضاف قائلا إن الاستنساخ للأغراض العلاجية لا يشمل الأجنة التي يزيد عمرها عن سبعة أيام، أي مجموعة الخلايا التي تمثل رغم ذلك شكلا من أشكال الحياة ينبغي حمايته. ومضى يقول إنه إلى أن تكون هناك مبادئ توجيهية عملية حول سلامة الجنين الجديد وقدرته على الاستجابة إلى المحفزات، فإن التقدم في هذا الميدان سوف يظل أسيرا لاعتراضات المتشككين أو المتحمسين. واختتم كلمته قائلا

إنه ينبغي للجنة أن تنتهج نهجا متوازنا يضمن حرية العلوم الطبية في مواصلة بحوثها المسؤولة.

٧ - **السيد حمود** (الأردن): أعلن تأييد وفد بلاده للبيان الذي ألقي نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ثم قال إن جهود اللجنة للوفاء باختصاصاتها طبقا لقرار الجمعية العامة ٩٣/٥٦، عرقلته جهود لقلب هذه الاختصاصات ومنع إعادة انعقاد اللجنة المخصصة التي أنشئت بمقتضى هذا القرار. وأضاف أن هذا النهج لم يراع الاختلافات في الثقافات والأولويات فيما بين الدول. وأضاف أنه رغم حقيقة أن هناك توافقا في الآراء حول حظر الاستنساخ للتكاثر، فإن بعض الوفود تود التضحية بهذا التوافق وأن تترك الباب مفتوحا أمام الممارسات العلمية غير المحكومة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى استنساخ البشر.

٨ - وأضاف أن كلا الجانبين يزعم أن ''الشواهد العلمية والواقعية'' تساند وجهة نظره. ولكن ذلك كما قال لا يثبت سوى أن الحقيقة العلمية ليست احتكارا لأحد، وأن نفس الشئ ينطبق على الأخلاق. وأعرب عن سروره لأن الكثير من الوفود التي تفضل فرض حظر كامل على جميع أشكال استنساخ البشر، تقبل بعدم إرغام الدول الأخرى على العمل ضد مصالحها الوطنية وفرض حظر على أبحاث الخلايا الجذعية للأجنة. وأضاف أن هذه الوفود تفهم أن أي صك دولي فعال ينبغي أن يقوم على توافق الآراء. واستطرد قائلا إن وضع الأمور في الوقت الراهن يشير إلى إمكانية تطبيق هذا التوافق في الآراء على صك قانوني لمناهضة الاستنساخ لأغراض التكاثر، دون إمكانية تطبيقه على نص قانوني لمناهضة جميع أشكال استنساخ البشر. واستطرد قائلا إن هذا الأخير يمكن أن يؤدي إلى أبحاث علمية غير محكومة ودون إشراف تنطوي على ممارسات لا يوافق عليها المجتمع الدولي. وأضاف أن الزعم بأن الاستنساخ لأغراض علاجية بهذه الطريقة لا وجود له وأن فرض حظر كلي بناء على ذلك هو الحل الوحيد، أمر يتحدى المنطق العلمي، من حيث أنه يسعى إلى فرض فهمه الخاص على معنى الحياة والوقت الذي تبدأ فيه الحياة، وهو أمر لا صلة له بالمهمة القانونية أمام اللجنة.

٩ - وبيّن أنه لهذا السبب، فإن وفد بلاده يؤيد الحظر التام على الاستنساخ لأغراض التكاثر بواسطة صك قانوني يسمح للدول أيضا بخيار ممارسة حرية التصرف وأن تقرر كيفية التعامل مع أشكال آخرى للاستنساخ على المستوى القطري. وقال إن مثل هذا النهج سيكون أكثر فعالية في حظر الاستنساخ لأغراض التكاثر، في الوقت الذي يحترم فيه الخلافات في الرأي ويسمح للدول بأن تتصرف طبقا لمصالحها الوطنية. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلاده يؤيد أيضا — رغم ذلك — التوصل إلى حل بتوافق الآراء، وإلا ستتعرض المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية إلى خطر الجمود. وبالتالي، فإن وفد بلاده على استعداد لمناقشة أي نهج أخرى.

١٠ - **السيدة توما** (قبرص): قالت إن قضية استنساخ البشر، سواء لأغراض التكاثر أو العلاج، تثير قضايا أخلاقية وعلمية بالإضافة إلى القضايا القانونية، وهي قضايا يمكن — كما أظهرت المناقشات — تناولها بعدد من الطرق المختلفة. وأعربت عن أسف وفد بلادها لانقسام اللجنة حول قضية حساسة تمنعها من التوصل إلى اتفاقية دولية تنعم بمساندة عالمية.

١١ - وقالت إن قبرص تبنت تشريعا ملزما بتنفيذ البروتوكول الإضافي الأول إلى معاهدة حقوق الإنسان والطب الحيوي التي أصدرها المجلس الأوروبي، والتي تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وقالت إنه على المستوى الدولي، فإن قبرص تراعي مراعاة تامة الصكوك القانونية التي

وضعتها منظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والمجلس الأوروبي. وأنها تدعم بصورة تامة الاتفاقية الدولية التي تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وأضافت أن مشروع القرار A/C.6/59/L.8 يتخذ نهجا واقعيا من حيث أنه يفرض حظرا على استنساخ البشر لأغراض التكاثر، في الوقت الذي ترك فيه للدول اتخاذ القرار بما إذا كانت تفرض حظرا على الاستنساخ للأغراض العلاجية أو تنظيم ذلك بصورة صارمة. وأضافت أنه في الوقت الذي يحترم فيه وفد بلادها شواغل الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.6/59/L.2، فإن الوفد يرى أنه لابد من وضع اتفاقية دولية بشأن استنساخ البشر باعتباره مسألة عاجلة، وإلا فإن هناك خطرا من استمرار الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية. وفي ختام كلمتها حثت الوفود على استكشاف طرق للتوصل إلى توافق في الآراء بحيث يمكن تلافي التصويت.

١٢- **السيد أوانبور** (نيجيريا): قال إنه رغم ما يبدو من وجود اتفاق عام حول ضرورة حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر، فإن هناك جهودا هائلة تبذلها بعض الوفود لتبرير الاستنساخ للأغراض العلاجية على أساس فوائده الصحية المحتملة. وقال إن هذا التبرير غير كامل، إذ أنه يعطي انطباعا مضللا بأن الاستنساخ لأغراض التكاثر والأغراض العلاجية لا يمكن أن يوجدا معا. فالواقع أن نفس التقنيات تستخدم في الحالتين، حتى النقطة التي تزرع فيها خلية وحيدة مستنسخة من الجنين في الرحم أو تدمر بزرع الخلايا الجذعية للجنين من أجل إجراء تجارب عليها. وقال إنه في الحالتين تستخدم الأجنة البشرية. وأردف أن الأدلة التي سيقت عن التقدم الذي أحرز في التكنولوجيا الحيوية هي أدلة محرفة، إذ أنها تواصل تجاهل الأساليب اللاإنسانية لتدمير الخلايا الجذرية الجنينية. وقال إنه خطأ أخلاقي ومعنوي أن تدمر الحياة، أي حياة جنين بشري حي، من أجل إنقاذ الحياة.

١٣ - وبين أن الطريقة التي تجرى بها الأبحاث العلمية لا يمكن أن تعتبر عملا محايدا أخلاقيا. وأضاف أن وفد بلاده يرى أن الخيط الرفيع بين استنساخ البشر للأغراض العلاجية وأغراض التكاثر لا يدعم الرأي القائل بفرض حظر جزئي فقط. وأضاف أن هناك أيضا ضرورة للحذر لأن أغلب مؤيدي التكنولوجيا الحيوية هم ''أصحاب أعمال أكاديمية'' كما أنهم علماء موضوعيون، وربما تأثرت مقاومتهم بتنظيم التكنولوجيا الحيوية تأثرا شديدا لاعتبارات مالية شخصية.

١٤ - واستطرد قائلا إن البلدان النامية، لاسيما في أفريقيا، ستتعرض على الأرجح لخطر أن تصبح مصادر سهلة لملايين الأجنة اللازمة لما يسمى بالاستنساخ للأغراض العلاجية. وأضاف أنه نظرا للفقر والجهل الشائعين، فإن النساء في البلدان النامية، وعلى الأخص الفتيات الصغيرات، سيتعرضن للاستغلال، الذي سيضاعف من المشكلات التي يسببها الانهيار الأخلاقي والتقلبات الاجتماعية والديمغرافية في هذه البلدان.

١٥ - وأعرب عن امتنانه لما لاحظه من أن الشواهد التي سيقت لصالح فرض حظر تام على جميع أشكال استنساخ البشر قد لقيت قبولا واسعا لدى الوفود، وأكد أن وفد بلاده مازال متفائلا بأن الجهود سوف تبذل للتغلب على الخلافات. واختتم كلمته بحث الوفود على تأييد مشروع القرار A/C.6/59/L.2، حتى يمكن دفع عملية المفاوضات إلى الأمام.

١٦ - **السيدة باهيميوكا** (كينيا): قالت إن استنساخ البشر، أيا كان الغرض منه، غير مقبول تماما من جانب وفد بلادها. فالنتيجة النهائية لأي عملية استنساخ هي تخليق أو إعادة إنتاج جنين بشري. وقالت إن السؤال الوحيد في هذه الحالة هو ماذا فُعل بهذا الجنين: سواء أكان قد دُمر لزراعة خلاياه الجذعية لأغراض التجارب أو زرع في الرحم،

فالجنين الذي تخلق أثناء عملية الاستنساخ هو كائن حي، وليس مجرد مجموعة من خلايا غير معروفة. فتخليق جنين بشري لغرض وحيد هو تدميره للحصول على أنسجته، عملية بغيضة.

١٧ - وأضافت أن مؤيدو الاستنساخ للأغراض العلاجية لم يفشلوا فحسب في معالجة المسائل الأخلاقية والمعنوية المعقدة الداخلة في هذا الموضوع، بل إنهم بعد عشرات السنين من البحوث، لم يجدوا لديهم ما يبرهنون به سوى أن الخلايا مصابة بتشوهات وراثية حادة بحيث لا ينبغي السماح لها بالنمو لتصبح كائنات بشرية ناضجة. وأعربت عن دهشتها قائلة، كيف لهذه الخلايا المعيبة بطبيعتها أن نتوقع منها علاج عيوب وراثية في جسم الإنسان.

١٨ - واستطردت قائلة إن هناك على أية حال بدائل سليمة للاستنساخ لا تلقى معارضة شديدة. وأضافت أن أنصار الاستنساخ لأغراض علاجية يزعمون أن الخيار هو بين هذا النوع من الاستنساخ وبين ترك المرضى يموتون. ولكنها استطردت قائلة إن بحوث الخلايا الجذعية البالغة تنطوي على احتمالات هائلة في الطب التجديدي، دون أن تثير صعوبات أخلاقية أو أسئلة معنوية.

١٩ - ثم مضت تقول إنه لكفالة توفير عدد هائل من البويضات البشرية اللازمة، فإن النساء المحرومات اليائسات من الحصول على مورد لمعيشتهن، قد يصبحن هدفا. وقالت إن بعض أصحاب المشروعات الخاصة قد اتصلوا فعلا بالفتيات الصغيرات ليتبرعن بالبويضات مقابل أتعاب بسيطة. وأكدت أن ذلك يعتبر إهانة لا للنساء فحسب، بل وللجنس البشري بأسره.

٢٠ - وأردفت تقول إن الحل الوسط المقترح في مشروع القرار A/C.6/59/L.8 ليس حلا وسطا حقيقيا. فالإقرار بأن الاستنساخ للأغراض العلاجية يتطلب قواعد صارمة هو بحد ذاته اعتراف بخطر سوء الاستخدام المحتمل. فاستنساخ البشر لا ينبغي أن يترك لأهواء الدول، وإنما ينبغي أن يخضع إلى قرار من الأمم المتحدة. وقالت إن وفدها يسعى لهذا السبب إلى فرض حظر تام على استنساخ البشر. واستطردت قائلة إنه ينبغي اتخاذ إجراء حاسم بشأن مشروع القرار A/C.6/59/L.2، دون إطالة للمناقشات بلا داع، من أجل كرامة الإنسان وحقوقه. واختتمت كلمتها قائلة إنه في حالة إقرار مشروع الاتفاقية، فإن للدول التي تشعر بالقوة أن تمارس حقها السيادي في عدم الانضمام إلى الاتفاقية.

٢١ - **السيد اكاوستا بونلا** (هندوراس): قال إن العلم لا يمكن أن يحلق في مواجهة المباديء الأخلاقية الأساسية للمجتمع الإنساني. وقال إنه إذا كان لابد من تخفيف معاناة البشر، فلا ينبغي التضحية بالأخلاقيات من أجل اعتبارات مالية. وأردف أنه في كثير من الأحيان، أصبحت الإنجازات التكنولوجية منفصلة عن كرامة الإنسان، كما يتبين من أعداد الأطفال الذين مازالوا يموتون من الجوع.

٢٢ - وبين أن القانون يحمي حقوق الإنسان، وبالتالي فمن الخطأ قتل الأجنة أو استعمالها في أغراض البحث العلمي. وأضاف أن هذا الموضوع ينبغي إعادة النظر فيه في ضوء الإعلان العالمي للجينوم البشري وحقوق الإنسان، بل وإعطاء قدر أكبر من التفكير في هذا الموضوع برمته. واستدرك قائلا إنه إلي أن يحدث ذلك، ينبغي حظر استنساخ البشر حظرا تاما إلي أن تستطيع جميع البلدان الاتفاق علي مجموعة واحدة من القيم. وأعلن أن حكومته ستصوت بناء علي ذلك لصالح مشروع القرار A/C.6/59/L.2.

٢٣ - **السيد نافوتي** (فيجي): أيد مشروع القرار A/C.6/59/L.2 الذي قدمته كوستاريكا، قائلا إن هناك سبب وجيه للتخوف من أنه ما لم يتم اعتماد اتفاقية تحظر جميع أشكال الاستنساخ في المستقبل القريب جدا، تحسبا لسرعة

التقدم العلمي، فلن يمضي وقت طويل قبل أن يظهر إلي الوجود طفل بشري مستنسخ. واختتم كلمته قائلا إنه إذا كان توافق الآراء يبدو بعيدا، فمن الواضح انه ليس هناك بديل للتصويت، الأمر الذي سيعرض المسألة إلي مزيد من الاستقطاب.

٢٤ - **السيد سباتافورا** (ايطاليا): قال إن حكومته تسعي إلي فرض حظر كامل علي استنساخ البشر، وبالتالي فإنها تؤيد مشروع القرار الذي قدمته كوستاريكا (A/C.6/59/L.2). وقال إن الخط الفاصل بين الاستنساخ للتكاثر والاستنساخ للعلاج وهو خط زائف، فالاستنساخ ''العلاجي'' يعني عادة تخليق أجنة بشرية لغرض صريح هو إجراء تجارب علمية، يتم التخلص بعدها من هذه الأجنة، وتحرم بالتالي من إمكانية تحولها إلي مخلوقات بشرية. وأردف أنه من الناحية الأخرى، فإن استخدام خلايا جذعية بالغة أثبت نجاحه في محاربة العديد من الأمراض.

٢٥ - وبين أن فشل التجارب التي تستخدم أجنة بشرية يوحي بضرورة أن يتبني المؤيدون للاستنساخ العلاجي نهجاً أكثر تحوطا، فليس هناك سبب يدعو لأن يقوم التقدم العلمي علي حساب كرامة الإنسان. واستطرد قائلا إن هناك عنصرا آخر يحتاج إلي الدراسة، هو قرار البرلمان الأوربي ٢٠٠٣ / ٢٠٤٩ عن العلاقات بين الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة، والذي ووفق عليه بأغلبية هائلة، والذي يدعو إلي فرض حظر علي استنساخ البشر في أنحاء العالم كافة.

٢٦ - **السيد اريكسون** (النرويج): قال إن احترام حرمة الحياة وحرمة المباديء القائمة علي القيمة المتساوية لجميع المخلوقات البشرية، هي التي تقف وراء معارضة حكومته للاستنساخ لأغراض التكاثر والعلاج، وتأييدها لمشروع القرار المقدم من كوستاريكا (A/C.6/59/L.2).

٢٧ - **السيد عبد السلام** (السودان): أوضح أنه رغم أن توافق الآراء يصطدم بالعديد من القضايا المتشابكة، فإنه متفائل بإمكانية التغلب علي الخلافات السياسية والقانونية والعلمية. وأضاف أن حكومته تعارض الاستنساخ لأغراض التكاثر أو العلاج علي السواء. وأضاف أنه رغم أن استخدام الاستنساخ لأغراض العلاج قد يكون مدفوعا بالنوايا الطيبة، فإن العلم لابد أن يقوم علي الإيمان والأخلاق كما يقوم علي المنفعة، ولابد أن تحكمه القيود الأخلاقية. واختتم كلمته قائلا إنه لابد من البدء في حوار حذر بهدف التوصل إلي توافق الآراء.

٢٨ - **السيد حاجي دولله** (ماليزيا): قال إنه لابد من التفريق بين الاستنساخ للأغراض العلاجية والاستنساخ للتكاثر، فالاستنساخ للتكاثر ينبغي حظره علي أسس أخلاقية ومعنوية ولأسباب عملية أيضا، إذ أن الفسائل الحيوانية قد شوهت أو أصبحت غير سليمة. بينما الاستنساخ للأغراض العلاجية علي الجانب الأخر، يمكن أن يحل الكثير من المشكلات الطبية، وربما قلل كثيرا من الأخطار الكامنة في أشكال العلاج الأخرى للخلايا الجذعيه. واستطرد قائلا إنه رغم ذلك ينبغي أن تخضع للتنظيم، كما أنه لا ينبغي السماح لنتائج بحوث الاستنساخ للأغراض العلاجية بأن تتطور إلي الاستنساخ لأغراض التكاثر. وأكد علي أنه إذا كان الحذر واجباً فيما يتعلق بالاستنساخ للأغراض العلاجية، فإنه لا يجب إغلاق الباب أمام الطريق الواعد للبحث العلمي لمجرد المخاوف التي لها ما يبرها من الاستنساخ لأغراض التكاثر. فالمسألة برمتها، كما قال، تحتاج إلي معالجتها بطريقة هادئة وعاقلة مع إعطاء كل الاعتبار الواجب للجوانب العلمية، والأخلاقية، والمعنوية، والسياسية، والقانونية. واختتم كلمته قائلا إن الأمل معقود علي أن تتوصل اللجنة في يوم من الأيام إلي توافق آراء يسمح لها بإحراز تقدم في هذا الموضوع.

٢٩ - **السيد ليدن** (السويد): قال إن الاستنساخ لأغراض التكاثر ينبغي حظره لأنه يتعارض مع كرامة المخلوقات البشرية، أما الأشكال الأخرى من استنساخ البشر فيجب تنظيمها قطريا. وقال إن مشروع القرار بشأن المعاهدة الدولية لمناهضة استنساخ البشر لأغراض التكاثر (A/C.6/59/L.8) تمثل بذلك الحد الأدنى المشترك الذي تستطيع جميع الدول أن توافق عليه. وأضاف أنه رغم أن بحوث الخلايا الجذعية مازالت في مرحلة مبكرة من تطورها، فإنها تتيح فرصاً هائلة كمصدر لعلاجات جديدة لأمراض خطيرة لا علاج لها حتى الآن. وبين أن هذا السعي إلي المعرفة ينبغي تشجيعه لا منعه. وأكد أن مجتمع البحوث الدولي يوافق إجمالا علي أن للبحث العلمي قيمته في حد ذاته وأنه يخدم غرضاً حيوياً في المجتمع، ولكنه ينبغي أن يجرى دائما داخل حدود أخلاقية.

٣٠ - وبين أن أي مناقشة أخلاقية لبحوث الخلايا الجذعية ينبغي لهذا السبب أن تحقق التوازن السليم بين مختلف القيم والمبادىء والمصالح. وأكد في ختام حديثه أن إحدي طرق ضمان تحقيق ذلك هي فرض إشراف قطري علي المشروعات البحثية في المجالات الحساسة من الناحية الأخلاقية، بمعرفة لجان أخلاقية مستقلة، وهو نهج طبقته دول عديدة.

٣١ - **السيد بونبراكونغ** (تايلند): قال إنه لابد من حظر الاستنساخ لأغراض التكاثر لأنه عمل يتنافى وكرامة الإنسان. واستطرد قائلا إنه رغم ذلك إذا كانت أبحاث الخلايا الجذعية الجنينية منظمة تنظيماً دقيقاً يحول دون إساءة استخدامها، فإن الاستنساخ للأغراض العلاجية قد يتيح فرصاً كبيرة لعلاج الأمراض.

٣٢ - وأردف قائلا إن حكومته لم تعتمد أي تشريعات تتعلق بهذا الموضوع، ولكن المجلس الطبي أصدر تلعيمات تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر، كما أن المركز الوطني للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، والمؤسسة الوطنية للصحة العامة نشرت مباديء توجيهية تفرض شروطاً معينة علي الباحثين الذين يريدون الحصول علي ترخيص لإجراء بحوث علي الخلايا الجذعية البشرية.

٣٣ - وأضاف قائلا إن وجهات النظر الدينية أو الأخلاقية أو المعنوية المتعارضة لا ينبغي أن تعرقل الجهود الدولية المبذولة لحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر، ولكن أي اتفاقية دولية ينبغي أن تترك الباب مفتوحا أمام كل دولة عضو لتقرر ما إذا كانت ستسمح أو تحظر الاستنساخ للأغراض العلاجية فوق أراضيها. واستدرك قائلا إنه رغم ذلك ينبغي تنظيم الاستنساخ للأغراض العلاجية بطريقة تحول بين استخدام نتائجه في تطوير الاستنساخ لأغراض التكاثر.

٣٤ - واختتم كلمته بقوله إنه نظرا للنقص الواضح في المعرفة بمسألة استنساخ البشر، فمن المفيد لو أن الأمانة جمعت معلومات عن القوانين واللوائح الوطنية الخاصة باستنساخ البشر، ووزعتها علي جميع الدول الأعضاء.

٣٥ - **السيد كانو** (سيراليون): قال إن وفده كان أحد الوفود التي قدمت مشروع القرار A/C.6/59/L.2 وأنه يؤيد البيان الذي ألقته كوستاريكا عند تقديم مشروع القرار. وأضاف أن المسألة ملحة، لأن المعرض للخطر هنا هو سلامة المخلوقات البشرية وكرامتها، وهو مبدأ تقوم عليه قواعد الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يتفق اتفاقاً تاماً مع ضرورة فرض حظر علي استنساخ المخلوقات البشرية لأغراض التكاثر ولكنه يؤمن إيماناً شديداً بأن أشكال الاستنساخ الأخرى لا ينبغي أن تلقي أي تشجيع أو تأييد، قائلا إن جميع أشكال الاستنساخ هي للتكاثر، إذ أنها تخلق جنينا بشريا، يحتمل أن تكون نتيجته مخلوقاً حياً أو أن يتم تدمير هذه الجنين للحصول علي خلاياه الجذعية. وأكد أن سيراليون لا تعارض تقدم البحث العلمي لكي يصل إلي

علاجات للأمراض الخطيرة، ولكن الأمر المؤكد أن ذلك يمكن عمله بطرق أخري بدلا من تدمير الأجنة البشرية.

٣٦ - ومضي يقول إنه ربما كان بمقدور العالم المتقدم أن يضع آليات تكفل عدم إساءة الاستنساخ للأغراض العلاجية، أما في البلدان الفقيرة التي لا تملك مثل هذه القدرة، فإن هناك خطرا يتمثل في استغلال النساء لإرضاء الفضول الفكري والأهواء العلمية للدول الغنية.

٣٧ - وفي نهاية كلمته قال إن هناك جانباً آخر له قيمته في مشروع القرار A/C.6/59/L.2 هو أنه يشجع الدول في فقرته الخامسة علي توجيه الأموال التي قد تستخدم في تكنولوجيات استنساخ البشر إلي القضايا العالمية الملحة في البلدان النامية، مثل القضاء علي الفقر.

٣٨ - **السيد ماتش** (ألمانيا): قال إن موقف بلده واضح: فقوانينه تحظر جميع أشكال الاستنساخ، وأن وفده يفضل لو أن ذلك أصبح هو المبدأ في جميع أنحاء العالم. وأضاف إن التطورات قد أوضحت أن القواعد الدولية بشأن استنساخ البشر أصبحت مطلوبة بإلحاح. واستدرك قائلا إن ألمانيا ملتزمة رغم ذلك بفكرة توافق الآراء باعتبارها الطريقة الوحيدة لتحقيق صك ملزم عالميا بشأن مسألة هامة تتعلق بالأخلاق الحيوية الدولية، وبحقوق الإنسان، وبكرامة الإنسان. ومضى يقول إنه لهذا السبب فإن وفده يعتقد انه ليس من الصواب الوصول إلي حل عن طريق التصويت، ويناشد اللجنة وهيئة مكتبها ومقدمو مشروعي القرارين المتعارضين بذل أقصي جهد من أجل التوصل إلي توافق الآراء.

٣٩ - **السيد ابيبي** (إثيوبيا): قال إن وفده، وهو أحد الوفود المقدمة لمشروع القرار A/C.6/59/L.2، يؤيد تأيداً تاماً البيان الذي ألقته كوستاريكا عند تقديم مشروع القرار. وقال إن تدمير الأجنة البشرية، حتى ولو لأغراض البحوث والأغراض الطبية، هو رغم ذلك تدمير لحياة البشر، وهو جريمة. وأضاف أن هؤلاء الذين يؤيدون مشروع القرار المعارض (A/C.6/59/L.8) إنما يؤيدون الاستنساخ الجماعي وقتل الأجنة البشرية، ولا يعارضون سوي زرع مثل هذه الأجنة في أرحام النساء. واستطرد قائلا إن وفده لا يمكن أن يؤيد إجراء يجعل من أساس الحياة البشرية نفسه هدفا للتجارب. وأردف قائلا إن أمام المجتمع الدولي خيارين: فإما أن يُسمح للعلم بأن يتحكم في الحياة، أو أن يُتحكم في العلم لكي يحسن الحياة، علي أن يضمن في نفس الوقت الاحترام لكرامة المخلوقات البشرية وقيمتها. واختتم كلمته بقوله إن وفده يؤيد بقوة الفقرة ٥ من مشروع القرار A/C.6/59/L.2، التي تشجع الدول علي توجيه ما قد ينفق علي بحوث الاستنساخ إلي القضايا العالمية الأخرى الملحة.

٤٠ - **السيدة ساريني** (الفلبين): قالت إن وفدها يؤيد تأييدا تاماً مشروع القرار A/C.6/59/L.2، مؤكدا من جديد موقفه بأن الحظر الشامل علي استنساخ البشر هو النهج السليم الوحيد أمام الأمم المتحدة. وقالت إن الاستنساخ للأغراض العلاجية قد يجرى لأغراض غير أنانية، من أجل العثور علي علاج للأمراض التي تنال من صحة الإنسان، ولكنه سيفعل ذلك علي حساب حياة الإنسان، إذ أن هذه العملية تنطوي علي تدمير جنين بشري مستنسخ بمجرد الحصول علي خلاياه الجذعية. وأبدت رغبتها في أن تسجل أن التكنولوجيا المستخدمة في الاستنساخ لأغراض علاجية هي نفس تلك المستخدمة في الاستنساخ لأغراض التكاثر. وأضافت أن الحل المقترح في مشروع القرار A/C.6/59/L.8 سيعطي النتيجة المرفوضة، وهي إتقان نفس تكنولوجيا الاستنساخ التي يمكن أن تستخدم لإنتاج أطفال مستنسخين. واستطردت قائلة إنه إذا سمح بإجراء بحوث الاستنساخ، فإن المسألة ستكون مجرد وقت قبل تخليق ملايين الأجنة البشرية في المختبرات، ولن يكون بمقدور أي قدر من القواعد أن يحول دون زرع واحد

علي الأقل من هذه الأجنة المستنسخة في رحم امرأة وتنميته ليصبح طفلا.

٤١ - ومضت تقول إن عدداً من البلدان أقر قوانين في السنة الماضية تنظم ممارسة الاستنساخ للأغراض العلاجية، وأن العالم أصبح مطالباً باحترام الإدارة السيادية للدول في هذا الصدد. ولكنها أضافت أن وفدها ليس علي استعداد للتخلي عن كرامة الإنسان من أجل فوائد طبية لم تثبت بعد والتي ربما جاءت من الاستنساخ للأغراض العلاجية. واختتمت كلمتها بأن أكدت أن الفارق بين مشروعي القرارين المقترحين واضح. فمشروع القرار A/C.6/59/L.2 يطالب بحظر الاستنساخ البشري، بينما مشروع القرار A/C.6/59/L.8 يسمح بممارسته.

٤٢ - **السيدة كاتونغي** (أوغندا): قالت إن وفدها ينضم إلي البيان الذي ألقته كوستاريكا عند تقديم مشروع القرار A/C.6/59/L.2. وأضافت أنه من الواضح أنه ليس هناك شك في أن الاستنساخ للأغراض العلاجية ينطوي علي نفس العملية التقنية للاستنساخ لأغراض التكاثر. وأردفت أنه إذا سمح بذلك فلن يكون هناك ضمان لعدم مضي العلماء في إتقان هذا الفن وصولا به إلي النقطة التي يستطيعون فيها استنساخ مخلوقات بشرية بسهولة نسبية. ومضت تقول أن الأكثر من ذلك هو أن الأبحاث التي تجرى علي الخلايا الجذعية الجنينية للأغراض العلاجية تنطوي علي تخليق أجنة بشرية وقتلها من أجل تحسين حياة شخص آخر. وأكدت أن هذه التضحية تعني انعدام الضمير، لأنه ليست هناك حياة أغلي من حياة أخرى. فالجنين هو مخلوق بشري في أولي مراحل تكوينه، وليس شيئا جامدا، ولا يجوز استخدامه أو تدميره من أجل تجارب علمية أو الاتجار فيه كسلعة. ومضت تقول أن بحوث الخلايا الجذعية الجنينية واستخدامها أمر يتعارض مع الإعلان العالمي للجينوم البشري وحقوق الإنسان. وأردفت تقول إنه بناء علي ذلك، وانطلاقا من قدسية الحياة وكرامة الجنس البشري، فإن وفدها يؤيد فرض حظر علي جميع أشكال الاستنساخ التي تعتمد علي الخلايا الجذعية الجنينية.

٤٣ - واستطردت تقول إن البعض قال إن من يدعون إلي فرض حظر تام إنما يقفون في طريق العلم. واستدركت قائله إن مشروع القرار A/C.6/59/L.2 يدعو رغم ذلك إلي تشجيع التقدم العلمي والتقني في ميادين البيولوجيا وعلوم الوراثة بطريقة تحترم حقوق الإنسان. وأكدت أنه رغم ذلك فلم يستفد إنسان واحد حتى الآن من بحوث الخلايا الجذعية الجنينية، بينما استفاد آلاف بالفعل من استخدام الخلايا الجذعية البالغة، التي لا تثير مشكلات أخلاقية أو معنوية.

٤٤ - ومضت في حديثها قائلة إن أعضاء اللجنة لا يستطيعون إنهاء عملهم دون أن يتوصلوا إلي نتيجة ما ليبرهنوا بها علي التزامهم بالخروج من هذا الطريق المسدود، وإن لم تكن الدعوة إلي التصويت هي الحل. واختتمت حديثها بقولها إن علي أعضاء اللجنة أن يتوصلوا إلي حل وسط يمكن أن يكون بمثابة خطوة إلي الأمام نحو اتفاقية تحظر جميع أشكال الاستنساخ التي لا تتفق وكرامة الجنس البشرى.

٤٥ - **السيدة مور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها شارك في تقديم مشروع القرار A/C.6/59/L.2 الذي قدمته كوستاريكا، لأنه يؤيد بقوة حظرا علي جميع أشكال الاستنساخ التي تسعي إلى تخليق أجنة بشرية، سواء لأغراض التكاثر، أو العلاج، أو البحوث، أو التجارب. وأضافت أن عملية نقل نواة الخلية الجسدية، أو الاستنساخ، تنطوي علي إنتاج جنين بشري في المختبر بمواصفات وراثية دقيقة لغرض آخر. ففي الاستنساخ لأغراض التكاثر، يزرع الجنين في رحم امرأة، أما في الاستنساخ للأغراض العلاجية أو للتجارب، فإن الجنين يدمر لأغراض البحث. وأضافت أن

فرض حظر يميز بين هذين الغرضين معناه الموافقة أساسا علي تخليق جنين بشري بغرض تدميره، وبالتالي إعلاء قيمة البحوث والتجارب فوق قيمة حياة الإنسان، وتحويل حياة الإنسان الوليد إلي سلعة للاستغلال. ومضت تقول إنه لهذا السبب فإن فرض حظر جزئي أمر غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة ولكثير من البلدان الأخرى. ومضت قائلة إن الاستنساخ لأغراض التجارب قد يتسبب في استغلال النساء، وعلي الأخص الفقيرات منهن، لأنه قد يخلق حافزاً علي التبرع بالبويضات مقابل كسب مالي.

٤٦ - وبينت أن هناك طرقاً عديدة لتطوير علاجات لا تشكل نفس التهديد لكرامة الإنسان الذي يشكله استنساخ أجنة بشرية. ومضت تقول إن وفد بلادها يؤيد لهذا السبب تاييداً تاماً الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/C.6/59/L.2 بتشكيل لجنة مخصصة لإعداد اتفاقية تحظر جميع أشكال استنساخ الأجنة البشرية. واختتمت بقولها إن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل من فوره علي إرسال رسالة واضحة بأن استنساخ البشر هو إهانة لكرامة الإنسان لا يمكن تحملها.

٤٧ - **السيد مالينديز – باراهونا** (السلفادور): قال إن وفده لا يعارض علي الإطلاق التقدم العلمي الذي يهدف إلي تحسين ظروف البشر، وعلي الأخص البحوث الطبية التي تهدف إلي إيجاد علاج للأمراض، ولكن هذه البحوث ينبغي أن تجرى بطريقة تتسق مع كرامة الإنسان. وقال إن السلفادور تتفق مع تلك البلدان التي أعربت عن قلقها إزاء استنساخ البشر سواء لأغراض التكاثر أو الأغراض العلاجية. وأضاف أنه لهذا السبب فإن وفده شارك في تقديم مشروع القرار وأيد البيان الاستهلالي الذي القته كوستاريكا، والذي يدعو علي سبيل الاستعجال إلي إعداد مشروع نص لاتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر. واستطرد قائلا إنه إلي أن يتم وضع هذه الاتفاقية الدولية، فإن وفده يحث جميع الدول علي أن تتخذ إجراءاتها لحظر جميع الأنشطة التي تسعي إلي استنساخ البشر.

٤٨ - **السيد دهاكال** (نيبال): نائب الرئيس، تولي الرئاسة.

٤٩ - **السيدة نيغوين تي فان انه** (فييت نام): قالت إن هناك حاجة ماسه لحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر عن طريق صك دولي ملزم قانونا. واستدركت قائلة إنه في الوقت الذي يحترم وفدها آراء المجموعتين المختلفتين، فإنها تعتقد أن الصك الدولي القادم لا ينبغي أن يغلق الباب أمام الاستنساخ للأغراض العلاجية إذا أرادت الدول المشاركة فيه، بشرط أن تكون هناك ضوابط صارمة لمنع إساءة استخدامه. وأردفت أن اللجنة ينبغي أن تبذل أقصي جهد للوصول إلي توافق الآراء حول توصياتها إلي الجمعية العامة.

٥٠ - **السيد غراى جونسون** (غامبيا): أكد أنه إذا كان الهدف النهائي لجميع العلوم هو سعادة الجنس البشري، فإن العلم ينبغي أن يقوم علي الاحترام التام لحياة الإنسان. وأضاف انه رغم المساعي للتعتيم علي الخط الفاصل بين الاستنساخ لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج، فإن كليهما أدي إلي التعطيل المتعمد للتطور الطبيعي لحياة من أجل إنقاذ حياة أخرى. واستطرد قائلا إنه من الناحية الأخرى فإن بحوث الخلايا الجذعية البالغة أمر أخلاقي ينطوي علي إمكانيات هائلة ثبتت صحتها.

٥١ - ومضي يقول إن وفده يؤيد وضع اتفاقية تفرض حظرا شاملا علي استنساخ البشر، ولكنه حذر من اتخاذ إجراء متعجل قد يقسم العالم حول مسألة مهمة وحساسة أو يفضي إلي اتفاق يثبت فيما بعد عدم إمكانية تنفيذه. واختتم كلمته قائلا أن الحوار ينبغي أن يستمر إلي أن يتسنى الوصول إلي قدر أكبر من توافق الآراء.

٥٢ - **السيد دي كامارا** (تيمور- ليشتي): قال إن وفده شارك في تقديم مشروع القرار الذي قدمته كوستاريكا (A/C.6/59/L.2). وأضاف أن حكومته يؤيد تأييداً تاماً البحوث التي تجرى علي الخلايا الجذعية البالغة والخلايا الجذعية السُّرية، وهي الابحاث التي أعطت إنجازات واعدة، ولكنه استدرك قائلا إن وفد بلاده يعارض جميع أشكال استنساخ البشر، فإذا كانت هذه العملية تخلِّق حياة لكي تنقذ حياة أخري أو تطيل في عمرها، فإنها في نفس الوقت تدمر الحياة. وأكد أن العملية هي نفسها سواء بالنسبة للاستنساخ من أجل التكاثر أو الاستنساخ من أجل العلاج، وأن وفده يعترض علي العملية نفسها علي أسس أخلاقية.

٥٣ - ومضي يقول إن تيمور- ليشتي أقرت اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة كواحد من أول الإجراءات التي اتخذها بمجرد إعلان قيامها، وأضاف أن تيمور - ليشتي تولي اهتماماً بالغا بوضع المرأة وتقدمها. واستطرد قائلا إن استنساخ البشر، مثله في ذلك مثل جميع أشكال الاستغلال، سيكون له تأثير سلبي كبير علي النساء في العالم النامي. ولكنه استدرك قائلا إنه من المهم عدم المبالغة في الحاجة إلي حماية النساء، إذ أن ذلك قد يقترب من التأييد.

٥٤ - ومضي قائلا إنه إذا كان من المهم التوصل إلي توافق آراء حول القضايا التي لها أهميتها الجذرية للجنس البشري، فإن توافق الآراء حول استنساخ البشر ليس محتملاً. ثم أن البلدان المتقدمة والنامية، التي تضم أديان وعقائد مختلفة، أيدت مشروع القرار الذي يحظر جميع أشكال استنساخ البشر (A/C.6/59/L.2). وناشد جميع الوفود أن تتخذ قرارها بشأن هذه المسألة بموضوعية تامة.

٥٥ - **السيد غوميز – روبليدو** (المكسيك): قال إن القرارات الخاصة بمثل هذا الموضوع الحساس ينبغي أن تقوم علي شواهد علمية وعلي احترام كرامة الإنسان، وأن تسعي إلي وضع نظام قانوني عالمي فعال. وأضاف أنه يبدو أن هناك توافق آراء حول حظر الاستنساخ لأغراض التكاثر، وأن وفده يؤيد بالتالي إعداد اتفاقية تحظر هذه الممارسة ووضع معايير دولية متفق عليها تستخدمها الدول في تنظيم أو حظر الاستنساخ لأغراض العلاج.

٥٦ - ومضي يقول إنه من المهم تجنب خلق فراغ قانوني وكذلك الإكثار من الصكوك المتشابهة أو المتعارضة. واستطرد قائلا إنه لهذا السبب يحث الدول علي مواصلة السعي إلي توافق الآراء، الذي لا يمكن تحقيقه بمطالبة الطرف الآخر بالتخلي عن معتقداته، وإنما من خلال الاحترام المتبادل وحده ومن خلال السعي إلي إيجاد أرضية مشتركة. وأكد أن أي قرار متعجل يتخذ بالتصويت لن يؤدي إلي نتائج مقبولة لجميع الوفود، وسوف يقلل كثيرا من إمكانية التوصل إلي اتفاقية عالمية واقعية. وطالب بدراسة الجوانب العلمية والأخلاقية والمعنوية والقانونية لهذه المشكلة.

٥٧ - وأردف قائلا إن وفده يقترح لهذا السبب أن تعقد اللجنة المخصصة اجتماعاتها بولاية مبدئية هي تشكيل فريق خبراء متعدد التخصصات يتولي دراسة جميع الجوانب المتعلقة باستنساخ البشر ويقدم نتائجه خلال فترة زمنية معينة. وأضاف أنه علي أساس هذه النتائج، سوف ترفع اللجنة مقترحاتها إلي الجمعية العامة بشأن صلاحيات ولايتها التفاوضية، علي أن تبدأ المفاوضات المفضية إلي اتفاقية شاملة بعد ذلك فورا.

٥٨ - **السيد ثيام** (السنغال): قال إنه إذا لم تكن هناك حاجة إلي الخيار بين العلم والأخلاق، فإن الاهتمام المشروع بكرامة الإنسان ينبغي أن يكون مرافقاً للتقدم العلمي. وقال إن أي قرار يسمح بالاستنساخ مع تنظيمه، سوف يلقي عبئاً ثقيلاً علي المشرعين. وبين أنه رغم التقدم السريع في بعض المجالات العلمية، فإن البحوث الطبية الحيوية مازالت عاجزة

عن تحقيق نتائج دون تدمير الأجنة البشرية علي نطاق واسع. وسوف يكون من الخطأ الرد علي هذه المشكلة، وهي مشكلة مؤقتة بلا شك، بالسماح بممارسة تسبب ضرراً بالغاً للجنس البشرى، فمن الأفضل تشجيع البحوث في أنواع أخري من العلاجات التي تعتبر واعدة أكثر من غيرها. ومضي يقول إنه لهذه الأسباب يقتصر تأييد وفده علي تقنيات الاستنساخ التي لا تنطوي بأي حال من الأحوال علي تخليق أو تدمير الأجنة البشرية، وأنه يؤيد فرض حظر علي جميع أشكال استنساخ البشر، أيا كان الغرض منها. واختتم كلمته بقوله إن السنغال رغم ذلك تعتقد بأنه ينبغي بذل أقصي جهد من أجل التوصل إلي توافق الآراء حول هذه المسألة تمشيا مع التقليد المتبع في اللجنة منذ وقت طويل.

٥٩ - **السيدة ماتسو دي كلافيرول** (باراغواي): أعلنت تأييدها للبيانات التي ألقاها المشاركون الآخرون في مشروع القرار المقدم من كوستاريكا (A/C.6/59/L.2). وقالت إن دستور باراغواي يقدس الحق في الحياة ابتداءً بعملية الحمل، وأعربت عن أملها في إمكان التوصل سريعا إلي صك دولي فعال يحمي هذا الحق. وأكدت أن استنساخ البشر، أي كان الغرض منه، عمل غير أخلاقي ولا يتفق مع احترام كرامة الإنسان. وقالت في ختام كلمتها إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للتوصل إلي توافق آراء حول منع التجارب العلمية التي تجرى علي حساب حياة الإنسان.

٦٠ - **السيد سولورزانو** (نيكاراغوا): قال إن وفد بلاده يؤيد فرض حظر تام علي جميع أشكال استنساخ البشر باعتباره انتهاكا لحق البشر في الحمل عن طريق رجل وامرأة. وأردف قائلا انه حتي بالنسبة للاستنساخ للاغراض العلاجية، ومهما كان واعدا كمساهمة طبية، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن يستخدم لأغراض أخري سوف تثير هموما أخلاقية ومعنوية ودينية. وأكد أن وفد بلاده ليس معارضاً لتقدم العلم، بما في ذلك في مجال العلوم الوراثية، ولكن استنساخ البشر ليس هو الشكل الوحيد لبحوث علوم البيولوجيا الحيوية.

٦١ - **السيدة بارنيز** (المراقب عن وسام الاستحقاق العسكرى لمالطا) قالت إن جماعتها خدمت الآخرين لعدة قرون، وعلي الأخص في مجالات الرعاية الصحية والمساعدات الانسانية، وهي بالتالي مؤهلة تماما لفهم القلاقل التي تثيرها مسألة الاستنساخ. وأضافت أنه طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن جماعتها ملتزمة بالحق في الحياة، بما في ذلك الحق في الميلاد، والحق في الرعاية الصحية اللائقة، والحق في الموت بكرامة. واختتمت بقولها إنها مهتمة اهتماما كبيرا بالامكانيات الهائلة للبحوث المتسارعة في الخلايا الجذعية البالغة والعلاجات التي توفرها هذه البحوث، ولكنها تؤيد كوستاريكا في دعوتها الي اتفاقية دولية تمنع استنساخ البشر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.